

## عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي

أ.دردوري لحسن

جامعة بسكرة - الجزائر

### الملخص

يعتبر موضوع عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المواضيع التي يولى لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا وذلك لما تمثله الموازنة العامة للدولة من أهمية في الاقتصاد الوطني، حيث تحاول معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الأصعدة، خصوصا ما تعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات والتوازن في الموازنة العامة، لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لتنويع إيراداتها وتميئتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى، إلا أنه فمن الواضح أن معظم الدول تعاني من مشكل عجز الموازنة العامة وذلك بسبب التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية إيراداتها، والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة أخرى تركز إيراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة، وذلك ما تعاني منه الدول النامية بوجه التحديد والجزائر بوجه الخصوص .

### Abstract:

The deficiency in general balancing is considered as one of the most important state's issues for the economists because the great important in the national economy since different countries either developed or undeveloped try to realize the economic balance on all scales specially what's considered with the expenditures balance and in the general balancing that's why all the countries trying to diversify its incomes in order to get it more developed but its so clear that most of countries suffer from the general balancing problem and this is because of the great raising in their general expenditures and the limitation of its incomes that become unable to cover its expenditures and in the other side its incomes focused on limited unstable resources and the undeveloped countries suffer from specially Algeria

**تمهيد:** يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة سمة تعرفها أغلب الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، و لهذا العجز الأسباب الرئيسية التي تؤدي للوقوع فيه، ذلك ما سوف نتناوله في هذه الدراسة، حيث سوف نتطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العام ثم بعد ذلك نتطرق إلى أهم أسبابه و آليات علاج عجز الموازنة العامة للدولة

### المحور الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي أعطيت لعجز الموازنة العامة وسوف نتطرق إلى أبرز وأهم هذه المفاهيم على النحو التالي:

يعرف عجز الموازنة العامة للدولة بأنه " تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات. (1) - ويعرف أيضا عجز الموازنة العامة أيضا أنه: " تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. (2)

- ويعرف: "العجز الموازني هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها. (3)

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا مفهوم عجز الموازنة العامة حيث يمكننا القول بأن عجز الموازنة العامة هو تلك الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر بكثير من الإيرادات العامة بمعنى آخر أن العجز ناتج عن زيادة الإنفاق العام يفوق الإيراد العام. و لإعطاء صورة أكثر وضوحا حول مفهوم عجز الموازنة العامة لا بد من التطرق و الإلمام بالتفاصيل التالية:

**1. العجز الجاري:** و هو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري و الإيرادات العامة الجارية. (4)

**2. العجز الأساسي:** يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات ماضية و ليست حالية. (5)

**3. العجز التشغيلي:** يتمثل هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة و القطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة و القطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائد، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد

التي تدفع، تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار).<sup>(6)</sup>

**4. العجز الشامل:** يعبر العجز الشامل عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية و المجموعات المحلية و مؤسسات القطاع العام، حيث تحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية و حكومات الولايات و الأقاليم و مشروعات الدولة.<sup>(7)</sup>

**5. العجز الهيكلي:** يتمثل هذا العجز في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر مسايرة و اللحاق بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم و غير مفاجئ أو مؤقت، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي و كذلك التذبذبات في الدخل المحلي و أسعار الفائدة... الخ.<sup>(8)</sup>

### المحور الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العام و لعل أبرزها سببين رئيسيين، يظهر لنا من خلال التباين الحادث بين زيادة و نمو النفقات العامة للدولة من جهة و تراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى، بمعنى آخر أن السبب الأول للوقوع في عجز الموازنة العامة راجع إلى النمو المتزايد للنفقات العامة، أما السبب الثاني فيعود إلى تباطؤ نمو و زيادة الإيرادات العامة و ذلك مقارنة بالنفقات العامة.

أولاً: زيادة النفقات العامة: هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة و نمو النفقات العامة للدولة نبرزها فيما يلي:

**1.** توسع مساحة مشاط القطاع العام، و بالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي الرأسمال الثابت، و يتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في المراحل الأولى لها و التي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية و أيضا تدعيم الهيكل الصناعي.<sup>(9)</sup>

**2.** زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة و الضمان الاجتماعي، و هذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان و بالتالي زيادة الطلب المحلي<sup>(10)</sup>.

**3.** زيادة الدعم السلمي و الإنتاجي و زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.<sup>(11)</sup>

4. اتساع و تزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين و العاملين في القطاع الحكومي، و لقد ترتب عن تزايد العمال و الموظفين زيادة في الأجور و المرتبات و هذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الأنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية.<sup>(12)</sup>

5. رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز و ذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدول إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار و ارتفاع معدلات التضخم و بالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.

6. تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة، حيث تتجلى لنا الزيادة في النفقات العامة جراء الإنفاق العسكري لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية.

7. نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفعت الفوائد المستحقة على الديون الداخلية و الخارجية يؤدي إلى زيادة و نمو النفقات العامة و بالتالي زيادة تقادم عجز الموازنة العامة للدولة<sup>(13)</sup>.

**ثانياً: تراجع الإيرادات العامة للدولة:** من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع و

تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي:

-زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، و لضعف كفاءة الإدارة الضريبية.<sup>(14)</sup>

-انخفاض حصيللة الضرائب المباشرة و ذلك لكثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية.<sup>(15)</sup>

-ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة إلى أجمالي الموارد الحكومية حيث يعود السبب إلى ضآلة حجم النشاط الاقتصادي و الدخل القومي، و بالتالي ضآلة الفرص المتاحة لزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة، حيث أن الضرائب غير المباشرة ذات أثر تضخمي، و ذلك جراء ارتفاع الأسعار بسببها من جهة و افتراض توجيه حصيلتها للنفق العام الاستهلاكي حيث أن التضخم له أثر كبير في زيادة معدلات عجز الميزانية العامة.<sup>(16)</sup>

-عدم تطور النظام الضريبي و جموده يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فبقاء النظام الضريبي متخلفا يؤدي إلى عدم استجابتها (النظم الضريبية) إلى زيادة و نمو الإيرادات مع الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة الضريبية مليئة بالاستثناءات و التعقيدات التي تضعف حصيلتها و بالتالي تراجع الإيرادات العامة.<sup>(17)</sup>

-زيادة أهمية الضرائب على قطاع التجار و الخارجية و ذلك لما للضرائب من مكانة هامة بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، حيث أن لها وزنا نسبيا متزايد بالنسبة للإيرادات العامة، ولكن مع عدم استقرار الأسعار و ذلك ما يؤدي إلى نتيجة سلبية على جانب الإيرادات و بالتالي التأثير على الميزانية العامة للدولة.(18) و هناك أيضا عامل من العوامل التي تؤدي إلى تباطؤ في معدلات نمو الإيرادات و هو الضعف الكبير الذي تتسم به الطاقة الضريبية،و التي يعبر عنها بحصيلة الضرائب بجميع أنواعها و ذلك مقارنة بالناتج المحلي و يعود السبب في ذلك إلى تدني متوسط دخل الفرد، و عدم العدالة الضريبية حيث أن أصحاب الدخل الكبيرة و أصحاب الأملاك الكبيرة لا يخضعون للضرائب لما لهم من نفوذ، و ذلك ما ينقص من حصيلة الضرائب و بالتالي التباطؤ في زيادة إيرادات الدولة العامة.(19)

### المحور الثالث: أساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي

#### أولاً: استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و ذلك بواسطة العديد من الطرق و الوسائل من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث أنه عندما يقع خلل في الهيكل الاقتصادي و تنشأ أزمة و مشكلة في اقتصاد الدولة، و من أبرز هذه المشاكل التي تعاني منها الدول و التي نحن بصدد دراستها هي عجز الموازنة العامة للدولة، حيث تقوم الدولة بمواجهة هذا العجز و محاولتها على الأقل للتخفيف منه هو التأثير في نفقاتها العامة، و ذلك سواء بنخفيضها و القيام بعملية ترشيدها من أجل إنقاص العجز في موازنتها العامة.

**1- تخفيض النفقات العامة:** إن من بين الأسباب الرئيسية و الأساسية التي أدت إلى اختلال التوازن الداخلي، أي الوقوع في عجز الموازنة العامة للدولة هو وجود فائض في الطلب في الاقتصاد الوطني يفوق كثيرا المقدرة الحقيقية للعرض الكلي و هذا السبب في ارتفاع الطلب الكلي ناجم عن وجود طموحات ائتمانية و استهلاكية تفوق موارد البلد و أيضا ناجم عن عدم حسن استخدام الموارد الاقتصادية و لذلك من أجل التحكم في الطلب الكلي و يكون ذلك بواسطة التحكم في المتغيرات المالية و النقدية كما جاء في برنامج صندوق النقد الدولي، و بما أن الإنفاق العام يمثل الجزء الكبير من الطلب الكلي، فإنه

للتخفيض من عجز الموازنة العامة للدولة لا بد من تخفيض في الإنفاق العام بجانبه الجاري و الاستثماري.

**أ: السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام:** يمكن إبراز أهم السياسات التي تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام فيما يلي: (20)

- **إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:** و يتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الهامة، حيث أنه و ضع صندوق النقد الدولي عدة أساليب أهمها الإلغاء التام لهذا الدعم كليا و مرة واحدة و يكون ذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل، أما إذا تعسر على الدولة اتخاذ هذا الإجراء فيمكن لها تطبيقه عبر المرور بعدة مراحل، حيث تقوم برفع الأسعار تدريجيا شريطة أن تنتج عن تلك السياسة تحقيق خفض ملموس و مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرنامج.

- **تخفيض الأجور:** و يكون ذلك عن طريق و ضع حد أقصى للأجور، و تجميد العلاوات الاجتماعية، و أيضا لا بد من إلغاء الوظائف الشاغرة و الوظائف المؤقتة و توقيف تعيين وظائف جديدة، و لا بد من فصل الموظفين الزائدين عن الخدمة، و من جهة أخرى لا بد من إعادة للنظر في التأمينات الاجتماعية و شروط الحصول على أجور التقاعد.

- **التخلص من الدعم الاقتصادي:** و يكون ذلك من خلال التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، حيث أنه لا بد من التخلص من هذه الوحدات و تصفيتهن أو بيعهن للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتهن، و إدارتهن على أساس اقتصادي و تجاري سليم. (21)

- **الضغط على النفقات الموجهة للتعليم و الصحة** لأنها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للإنفاق العام و ذلك بجانبه الجاري و الاستثماري، حيث أنه لا بد من التخفيض من الإنفاق الاستثماري مثل التوسع في أي بناء المرافق التعليمية و المرافق الصحية و يكون البديل لذلك خصخصة النشاط في هذه المجالات بمعنى إفساح الطريق أمام القطاع الخاص بالاستثمار فيها.

- **تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف،** بمعنى أنه لا بد من أن ترفع الدولة يدها تدريجيا عن الالتزام بتوظيف الخريجين الجدد من الجامعات و المعاهد، و ذلك من أجل تخفيض بند

الأجور و المرتبات في الموازنة العامة من جانب، و حتى يتسنى إعادة النشاط لعلاقات العرض و الطلب في سوق العمل من جهة أخرى و لو أنجر عن ذلك زيادة في معدلات البطالة.

-امتناع الدولة في الخوض في المجالات الاستثمارية خصوصا تلك المجالات التي تنافس القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي و أن تركز الدولة على المجالات التي تتعلق بنشيد شبكة البنية الأساسية و تلك المشروعات التي تكمل القطاع الخاص.(22)

2- ترشيد الإنفاق العام و إعادة ترتيب أولوياته: يعتبر ترشيد الإنفاق العام و ترتيب أولوياته من أبرز المسائل التي تهتم بها الدولة و ذلك لما له من أهمية فائقة في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة.

أ: ترشيد الإنفاق العام : يمكن تعريف ترشيد الإنفاق العام بأنه: " زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يذهب إليها، و هو يتمثل في دعم قدرته على تقديم الخدمة أو السلعة العامة بأعلى درجة من الكافية."(23)

و يعرف أيضا: " ترشيد الإنفاق هو زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض."(24) و منه نستطيع القول بأن ترشيد الإنفاق هو عبارة عن توجيه الإنفاق العام للقطاعات التي بإمكانها إعطاء إنتاج، و بتوجيه هذه النفقات العامة لهذه القطاعات التي تزيد كفاءتها الإنتاجية و تزيد مقدرتها على الإنتاج.و من أهم المجالات التي يمكن ترشيد

الإنفاق العام فيها هي الأجور الحكومية

عموما نستطيع القول أنه لنجاح ترشيد الإنفاق العام لا بد من وضع معايير معينة يجب الالتزام بها من أهمها ما يلي(25):

-لا بد أن لا يتعدى معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

-لا بد من الوصول بشكل تدريجي على تلك الحالة التي تتساوى فيها صرف مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، حيث يستحسن أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق الجاري، و ذلك من أجل تحقيق فائض جاري تقوم الدولة بتوجيهه إلى الإنفاق العام الاستثماري و بالتالي مواجهة الالتزامات الرأسمالية للدولة.

-لا يتم التوصل إلى النتائج المرجوة للعنصرين السابقين إلا بوضع برنامج دقيق للتكشف يسمح بمحاربة أوجه الإسراف و التبذير في بنود الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

-لا بد أن يشمل الترشيح علاج جميع مشاكل القطاع العمومي و تحسين مردوده الإنتاجي، حيث يكون ذلك على شكل أن تجعل المشاريع التي تملكها الدولة تعتمد على نفسها في التمويل، و بالتالي تنقص مساهمة تلك المشاريع في إحداث العجز في موازنة الدولة العامة. مما سبق يتجلى لنا أنه عندما تتجح الدولة في عملية ترشيح الإنفاق العام فإنه سوف يكون هناك فائض في مواردها المالية و بالتالي تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة، حيث أن مقدار العجز يتساوى و مقدار الموارد الموفرة نفسها، ومنه تقليص احتياج الدولة إلى عملية الاقتراض و لجوئها إلى الإصدار النقدي الجديد، و ذلك ما يخفض من زيادة نمو المعروض النقدي و بالتالي المساهمة في توقيف نسبة التضخم.

**ب: إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام** إن من الملاحظ للميزانيات العامة لكثير من الدول النامية التي تعاني من العجز المالي يرى أنها تنتهج أسلوبا و نمطا من الأولويات و ذلك في توزيع مواردها العامة على بنود النفقات العامة المختلفة، حيث أن هذا الأسلوب يتماشى و التغيرات التي تسود الاقتصاد الوطني، حيث أن هذا الأسلوب و النمط دور كبير في إحداث العجز، لأنه في الغالب ما يكون لتلك الأساليب و الأنماط التي تتبعها الدول تنطوي على العديد من الأشياء غير المهمة و غير الضرورية التي ليس لها تأثير على مهام الدولة و وظائفها و ذلك سواء بتأجيلها أو بإلغائها، حيث أنها لا تؤثر على كفاءة أداء أجهزة الدولة و لا تؤثر على التنمية. من بين الجوانب المهمة في جانب إعادة ترشيح أولويات الإنفاق هو الجانب المتعلق بالمشاريع الاستثمارية (النفقات الرأسمالية) في الموازنة العامة، حيث نجد العديد من المشاريع غير الهامة أو تلك المشاريع الخاصة بالترفيه و ذلك في حالات الأزمة المالية، و من هذه المشاريع مشاريع إعادة تجميل المدن و إنجاز مباني حكومية فاخرة، ذات نفقات عامة عالية و كبيرة... الخ.

بحيث أنه عندما تقوم الدولة في إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية المنتجة و الضرورية.

و توجيه النفقات العامة لهذه المشاريع، سوف يقلص من عجز موازنتها العامة، أو القيام بتأجيل إنشاء المشاريع الترفيهية و توجيه النفقات المخصصة لها لمشاريع أهم منها مثل



تأجيل المشاريع الاستثمارية الموجهة لإنشاء المباني الحكومية و توجيه تلك النفقات لاستصلاح أراضي زراعية أو غيرها من المشاريع الهامة و الضرورية.<sup>(26)</sup> و بالتالي يمكن القول أنه من الضروري النظر في أوجه توزيع أولويات الإنفاق العام و ذلك تماشياً مع الحالة الاقتصادية للدولة، حيث أنه لا بد لصانعي القرار بالتحلي بالعقلانية و الرشادة الاقتصادية و العمل بمبادئ الترشيد و التنمية من أجل الوصول إلى النتيجة المراد الوصول إليها.

### ثانياً: استخدام الإيرادات في علاج عجز الموازنة العامة

تعتبر الإيرادات العامة للدولة أهم مصدر تقوم به الدولة لتمويل نفقاتها العامة و لكن عندما تقع الدولة في عجز و ذلك جراء الزيادة في نفقاتها العامة، تضطر إلى الزيادة في إيراداتها من أجل تغطية و تمويل هذه الزيادة في النفقات العامة و ذلك بتتويج مصادر إيراداتها، حيث تلجأ إلى كل مورد على حسب الحاجة إليه و حسب درجة العجز الذي تعاني منه؛ و من أبرز هذه الإيرادات: القروض العامة، الضرائب و الإصدار النقدي الجديد. من بين الوسائل و الطرق الهامة التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة و التخفيض منه هو الاقتراض بجميع أنواعه، سواء كان داخلياً أو خارجياً، حيث يتنوع أيضاً الاقتراض الداخلي إلى العديد من الأنواع، نفس الشيء ينطبق على الاقتراض الخارجي، حيث يختلف نوع القرض نوع الجهة المانحة للقرض، حيث تعتبر هذه القروض بالنسبة للدولة مصدر مهم للتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة حيث سنتناول في هذا المطلب أهم القروض التي تعتمد عليها الدولة لتمويل عجز موازنتها العامة.

#### 1. تمويل عجز الموازنة بواسطة الاقتراض

1- الاقتراض الداخلي (المحلي): هناك العديد من أشكال الاقتراض الداخلي أي المحلي، حيث تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية، و ذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة، و من أهم المصادر: البنك المركزي و البنوك التجارية أو الاقتراض من الجمهور.<sup>(27)</sup>

أ. الاقتراض من البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، و مصدراً هاماً من مصادر الائتمان<sup>(28)</sup>، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون بحاجة لدعم مالي تغطي به عجز ميزانيتها و تدعم به نفقاتها.<sup>(29)</sup>

حيث يقوم البنك المركزي بتقديم قروض كي تواجه هذا العجز و يكون ذلك عن طريق الإصدار النقدي الجديد، و يقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية شريطة أن لا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها، و ذلك تفاديا للآثار التي تنجم و تتجز عن هذه العملية<sup>(30)</sup>.

يعتبر اللجوء إلى البنك المركزي خطوة توسيعية لأن ازدياد الائتمان المسموح للحكومة، لا يتطلب إجراء تخفيض مقابل في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث يؤدي زيادة القروض الممنوحة للحكومة توسع في القاعدة النقدية، إضافة إلى ذلك تزيد بواسطة المضاعف النقدي.<sup>(31)</sup>

ب. أما الشكل من أشكال الاقتراض المحلي (الداخلي) فهو توجه الدولة إلى البنوك التجارية، حيث يتوقف ذلك على مدى استطاعة هذه المؤسسات على تمويل الائتمان الإضافي دون تخفيض الاقتراض للقطاعات الأخرى، حيث أنه عندما لا يكون لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطيات التي يمكن استخدامها من أجل الزيادة في العرض الكلي للائتمان، فإنه زيادة للاقتراض الحكومي سوف تكون على حساب القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى.<sup>(32)</sup>

بمعنى آخر أنه إذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض زائد، فإنه يمكن لها اقراض الحكومة من خلال الحد من الائتمان للقطاع الخاص، بحيث سيولد ضغوطا آلية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي حيث أن هذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثر على الطلب الكلي و ذلك إذا كان لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطيات<sup>(33)</sup>، سواء كانت لديه أو قام البنك المركزي من خلال عملياته النقدية بتوفير احتياطيات زائدة و إضافية، كل هذا يؤدي بالتأثير على القطاعات الأخرى، حيث أنه في هذه الحالة سوف يكون هناك أثر توسعي على الطلب الكلي و على المخزون النقدي من خلال الائتمان المقدم للحكومة.<sup>(34)</sup>

ج. أما المصدر الآخر الذي تلجأ إليه الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها العامة هو أدون الخزينة العامة، حيث تقوم الدولة بطرح أدونات الخزينة في السوق أو عن طريق البنك المركزي للجمهور و المتعاملين في السوق المالي و ذلك بسعر الفائدة السائد في السوق.<sup>(35)</sup>

و للإشارة فالخزينة العامة تقوم بتسديد الإنفاق العام و ذلك عن طريق الأوراق النقدية أو الحوالات المصرفية. فإن الخزينة هو سند بدين على الحكومة و هو دين قصير الأجل (عادة ثلاثة أشهر) و هو يتضمن بالضرورة فائدة على هذا القرض كما أشرنا سابقا، حيث يتداول هذا الإذن بنفس طرق تداول الأوراق التجارية.<sup>(36)</sup>

حيث أنه تعتبر هذه الأداة فعالة إذا تمكنت الحكومة من جعل دخل هذه السندات مغربا، حيث أنه لنجاح هذه الوسيلة لا بد أن يكون سعر الفائدة على هذه السندات موجبا، بمعنى أن يكون أكبر و أعلى من معدل التضخم، حيث يساعد على نجاح هذه الوسيلة توفير سوق واسعة للأوراق المالية تتداول فيها هذه السندات و ما يشجع الأفراد على شراء هذه السندات هو الامتيازات التي تتمتع بها خصوصا ما تتمتع به من سيولة عالية. و كثيرا ما تقوم الحكومة بإعفاء الفوائد على هذه السندات من الضرائب و ذلك من أجل تشجيع الطلب عليها، و ما تجدر الإشارة إليه أنه لا يسمح للبنك المركزي بالدخول في شراء هذه الأذون إلا عند اللزوم، و ذلك عندما لا يكون هناك إقبال و طلب كافي على هذه الأذون، حيث أنه في هذه الحالة يدخل من أجل تغطية الفراغ غير المغطى، حيث يقدر حجم الأذون المطروحة للبيع بقدر العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة المرغوب والمراد تغطيتها بتلك الأذون.<sup>(37)</sup>

## 2: الاقتراض الخارجي (التمويل الخارجي)

يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، خصوصا النفقات المتعلقة بالنقد الأجنبي،

. **التمويل بواسطة التدفقات و التحويلات من المؤسسات الدولية:** أصبح للمؤسسات الدولية أهمية واسعة في جانب التمويل الدولي ومن بين أهم هذه المؤسسات البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، و البنوك الإقليمية ويضاف إليها مؤسسات التنمية والتمويل الدولي حيث يقوم البنك العالمي على تركيزه على المساعدات و ذلك من خلال برامجه الإقراضية حيث يقوم البنك بتحقيق أهدافه من خلال دوره في الإقراض الذي يساعد الدول التي تعاني من المديونية بواسطة القروض التي يقدمها. و ذلك ما يمكن الدولة من تخفيض العجز الواقع في ميزانيتها العامة من خلال تخفيض مديونيتها ومن جهة أخرى تلجأ الدول إلى القروض التجارية والتي تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، حيث أصبح من

المصادر الخارجية الهامة في عملية التمويل، حيث يمكن أن تدوم بضعة أشهر أو مدة من الزمن و موجهة لأغراض محددة.

أما بالنسبة لصندوق الدولي فيتدخل من خلال عملية التصحيح الهيكلي من خلال برامجه، وذلك من أجل علاج الاختلالات المالية الخارجية و التي سببها هو الاختلالات المالية الداخلية، حيث تقوم هذه السياسات في الأساس على تخفيض و إعادة هيكلة النفقات العامة و الانفتاح على المستوى العالمي و تحرير السوق الداخلي.

يقوم صندوق النقد الدولي بوظيفتين أساسيتين، الأولى هي عبارة عن وظيفة مصرفية، فهو يقوم بإمداد أعضائه بوسائل الدفع الدولية و ذلك عند الحاجة، حيث تكون على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية، حيث تساعد هذه القروض و التسهيلات الدول التي تعاني من العجز من تقليصه و تخفيضه، أما الوظيفة الثانية هي عبارة عن وظيفة رقابية، حيث تقوم بمراقبة تصرفات الدول الأعضاء و ذلك بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف.<sup>(38)</sup>

فصندوق النقد الدولي يعمل مع المنظمات العالمية الأخرى بإرسال مختصين يعملون على إعطاء الإرشادات للسلطات بالنسبة للدولة التي تعاني من العجز، و ما يجب اتخاذه للوقوف أمام المشاكل النقدية و مشاكل الميزانية، و التي تعتبر سبب في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي و من خلال كل ذلك يقوم بإعطاء المساعدات الضرورية من أجل مباشرة الإصلاحات المقترحة حيث تكون هذه الإصلاحات في المجالات التالية:

- القيام بمراجعة التشريع المالي.
- إعادة النظر في السياسات الميزانية و النقدية.
- إعطاء المساعدات لمؤسسات البنك المركزي و الخزينة العمومية و إدارة الضرائب و ذلك من أجل تطويرها.

## II. تمويل عجز الموازنة بواسطة الضرائب

إضافة إلى قيام الدولة بتمويل عجز موازنتها العامة بالقروض العامة فهي أيضا تستخدم وسيلة أخرى تعتبر من ابزر الوسائل في تمويل عجز موازنتها وهي الضريبة حيث تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة بسبب الزيادة في الإنفاق العام وبالتالي تضطر إلى الزيادة في معدلات الضرائب حيث سنتناول في هذا المطلب جميع الجوانب المتعلقة بالتمويل الضريبي لعجز الموازنة العامة للدولة.

## 1: إصلاح النظام الجبائي

إن أغلبية الدول التي تعاني من عجز في موازنتها العامة تتميز غالبا بضعف مواردها الضريبية وانخفاض طاقتها حيث يمثل ذلك الضعف أهم الاختلالات المالية ونقطة ضعف رئيسية في ماليتها العامة وذلك ما يتسبب في عدم الاستقرار في مواردها وبالتالي عدم استطاعتها لتغطية نفقاتها المتزايدة وبالتالي وقوعها في عجز مالي؛ لذلك من أجل تقوية موارد الدولة الضريبية لآبد من القيام بإصلاح نظامها الجبائي حيث لا بد للدولة إن تقوم بإعداد نظام جبائي قادر على تحسين الإيرادات العامة من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة ومن أهم النقاط الهامة المتخذة في هذا الميدان نذكر:

- إقرار أساليب تخفض تكلفة احترام الالتزامات الضريبية.
  - القيام بوضع برنامج خاص بالتحقيق من أجل كشف المخالفات والتأخر في الدفع.
  - تشجيع المكلفين على تقسيم الضريبة.
  - إعداد أنظمة لمعالجة وتسجيل التصريحات الضريبية.
- حيث إن هذه الإجراءات لا بد لها من سند قانوني جديد ويكون مساهرا مع الوظائف الموكله من أجل تحسيس القائمين على تحصيل الضرائب وذلك عن طريق دفع حوافز مادية لهم وذلك من أجل تشجيعهم على تأدية وظيفتهم بشكل جيد ومن جهة أخرى لا بد من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بزيادة معدلات فرض الضرائب؛ ومن أهم التدابير الخاصة بالنظام الضريبي ما يلي<sup>(39)</sup>:

**أ. تحقيق العدالة الضريبية:** لا بد للدولة من تحديد الأسلوب الصحيح و العادل في توزيع التكاليف الضريبية.

**ب. القدرة على استخلاص الضرائب:** إن الهدف الأساسي للنظام الضريبي هو تحصيل الإيرادات وذلك من أجل القيام بتمويل النفقات العامة، من أجل عدم اللجوء إلى طرق التمويل الأخرى والتي لها آثار سلبية.

**ج. تبسيط النظام الضريبي:** لا بد أن يكون القانون المتعلق بالضرائب جليا واضحا بالنسبة للمكلفين، إضافة على ذلك لا بد من إحداث تعديلات عليه من أجل أن يكون قادرا على التوسع في الإيرادات لأن النظام الضريبي الواضح والبسيط يكون سهل الإدارة، إضافة إلى ضمان احترام الالتزامات الضريبية من قبل المكلفين.

**هـ. الفعالية:** لا بد أن تقتطع الضرائب على وعاء واسع، وينسب معقولة خصوصا على القطاعات المنتجة، لأنه إذا فرضت معدلات عالية للضرائب على هذه القطاعات سوف ينخفض الإنتاج و الاستهلاك وذلك بارتفاع أسعار السلع و ذلك ما يؤثر سلبا على الموارد.

## **2: تسخير الموارد الضريبية (زيادة الإمكانيات الضريبية)**

يمثل التوسع في الأوعية الضريبية و الزيادة في معدلات الضرائب مصدرا هاما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة و التقليل من هذا العجز، إذ أنه يمكن للحكومة و ذلك لما لها من سلطة قانونية من زيادة و رفع معدلات الضرائب و ذلك من أجل تغطية النفقات العامة المتزايدة و لكن في حدود معينة و معقولة، لأن تجاوز الحدود المعقولة يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، و يؤثر على دعم الأشخاص و المؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني زيادة إلى العديد من الآثار. (40)

لذلك لا بد أن تقوم السياسة الضريبية على أسس علمية، بمعنى أن تكون مبنية على ركائز صحيحة من أجل تحديد الإمكانيات الضريبية التي بإمكانها أن تكون دعما للإيرادات لمواجهة العجز، إذ لا بد من مراعاة الاعتبارات الجوهرية التالية:

-الأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية التي تستدعي ضرورة تناسب العبء الضريبي مع القدرة على الدفع.

-الأخذ بعين الاعتبار المرونة التي تفسر ضرورة تحريك الحصيلة الضريبية في اتجاه يوفق دائما زيادة الدخل و الناتج.

مما سبق سوف نتطرق إلى إمكانات زيادة أهم الضرائب التي بواسطتها يمكن زيادة الإيرادات وتقليل العجز

**1. الضريبة على الدخل:** ا بد أن تكون تصاعدية بمعنى أن تطبق بمعدلات على ذوي الدخل الضعيفة، و تنتقل تدريجيا إلى الارتفاع مع ذوي الدخل المرتفعة، نعني أنه أصحاب الدخل المنخفضة لا توجد لديهم فوائض.

اقتصادية يمكن للضريبة أن تمتصها و في المقابل بالنسبة لأصحاب الدخل العالية و المرتفعة حيث تكون مساهمتهم في أداء الضرائب معدومة و محتشمة مقارنة مع دخولهم لذلك يفرض الضرائب على دخول هذه الفئات يكون وسيلة لدعم الطاقة الضريبية و من جهة أخرى تكون بمثابة حماية للقدرة الشرائية للفئات المحرومة.

**2. الرسوم على الصادرات:** من أجل تدعيم الصادرات و ترقيتها لا بد من عدم تطبيق ضرائب مرتفعة على السلع المصدرة و ذلك من أجل تشجيع المؤسسات و الأشخاص المنتجين و المصدرين و حثهم على التصدير و بالتالي تزيد حصيلته الإيرادات من الصادرات و بالتالي تزيد الإيرادات.

**3. الضرائب على الأرباح:** حيث يمكن الزيادة في معدلات الضرائب أن يكون وعاءها الأرباح الصافية للمؤسسات حيث أنه إذا كان تمويل هذا العجز من خلال زيادة الضرائب على أرباح المؤسسات، حيث أنه لا بد أن تكون الزيادة في معدلات هذه الضرائب على أرباح المؤسسات أن تكون مدروسة و ذو نسب معقولة من أجل عدم ظهور نتائج عكسية و ذلك بسبب الضرائب.

**4. الضرائب العقارية:** تنتم الضرائب العقارية في الدول النامية بقلة حصيلتها رغم أنه بإمكان زيادة نسبتها مع اهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي، حيث أن أسس فرض هذه الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى فهناك من يفرض الضريبة على أساس حجم الناتج السنوي للأرض و منه من يفرضها أساس القيمة الرأسمالية للأرض و منه من يمزج بين المعيارين على الأراضي الزراعية بصورة تتناسب مع مقدرة القطاع الزراعي على هذه الزيادة، كما يمكنها التوسع في معدلات الضرائب المفروضة على العقارات المبنية، و ما تجدر الإشارة إليه أنه في حالة التضخم ترتفع أسعار العقارات و بالتالي ترتفع أرباح المستثمرين في هذا المجال فرفع معدلات الضرائب على العقارات يزيد من الإيرادات التي تكون الدولة بحاجةها خصوصا لتغطية و لو جزء صغير من عجز ميزانيتها خصوصا في مثل هذه الحالات.

**5. الرسم على القيمة المضافة:** هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يتحملها المستهلك النهائي حيث تتميز بأنها واسعة التطبيق حيث تفضلها الدولة و تعتبرها أداة هامة للحصول على كم هائل من الإيرادات، لأنها تتميز بارتفاع نصيبها النسبي من مجموع الموارد الحكومية، حيث أنه يمكن زيادة هذه الضرائب بدرجة أكبر مما هي عليه في الوقت الراهن في الدول النامية، لأنها تعتبر في نظر العديد أداة تمويلية بسيطة التشكيل وذلك وفقا لاحتياجات التنمية و ظروفها.

### 111. تمويل عجز الموازنة بواسطة الإصدار النقدي الجديد

تلجأ الكثير من الدول إلى عملية الإصدار النقدي الجديد و ذلك من أجل تمويل التنمية أو من أجل تحريك الأنشطة الإنتاجية، و ذلك من أجل زيادة الإنتاج و كذا فرص العمل، و من بين الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى الإصدار النقدي الجديد هو تغطية عجز الموازنة العامة للدولة، حيث يعتبر الإصدار النقدي الجديد الملجأ الأخير و المصدر الأخير للإيرادات العامة، حيث لا يمكن وصفه بالمورد المستقر للإيرادات<sup>(41)</sup>؛ و ذلك لما ينجر عنه من نتائج سلبية، حيث لا بد أن يكون في الحدود المعقولة.

### 2: إصدار أوراق نقدية جديدة (نقدنة عجز الموازنة العامة للدولة)

تقوم الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالإصدار النقدي الجديد و هو ما يعرف بنقدنة عجز الموازنة العامة للدولة و هو عبارة عن صورة من صور فرض ضرائب إضافية، حيث أن الحكومة يمكن لها أن تستخدم عملية الإصدار النقدي الجديد (طبع نقود جديدة) و ذلك من أجل تأمين إيرادات إضافية للميزانية العامة، حيث يعرف هذا المبدأ في الحصول على إيرادات من أجل تغطية النفقات بمبدأ السيادة، حيث أن الحكومة لها الحق في زيادة إيراداتها، و ذلك بواسطة سيادتها و حقها في خلق النقود.

### خاتمة

من خلال دراستنا السابقة و التي تطرقنا فيها إلى مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة و كيفية استخدام النفقات العامة من أجل معالجة هذا العجز من جانب و من جانب آخر كيفية استخدام الإيرادات العامة للدولة من أجل زيادة الموارد لتغطية النفقات العامة المتزايدة، يمكننا القول أنه لا بد من عدم الإفراط في صرف النفقات العامة و الإنفاق في الحدود المعقولة، زيادة إلى ذلك توجيه النفقات العامة إلى المجالات المهمة و الضرورية و التي تعود على الدولة بالنفع، و من جهة أخرى البحث عن موارد إضافية للدولة تكون بمثابة الممول الرئيسي من أجل مواجهة النفقات العامة، و أيضاً لا بد للدولة أن تراعي عند القدرة التكاليفية للطبقات الفقيرة (فرض الضرائب)، و أن تستفيد من الفوائض الاقتصادية للطبقات الغنية و من جهة أخرى لا بد أن لا تلجأ إلى الإيرادات التي تؤثر عليها سلباً مثل القروض العامة و الإصدار النقدي و أن تجعلها آخر ملجأ لها من أجل عدم حل أزمة بأزمة أكثر منها



الهوامش:

- (1) عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، مجموعة النذل العربية القاهرة، 2003، ص 77.
- (2) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 201.
- (3) Jean-yves capul, olivier Garnier, Edition HATIER dictionnaire d'économie et e sciences sociales, PARIS 2002, p29.
- (4) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 77.
- (5) حامد عبد المجيد دزار، مرجع سابق، ص 198.
- (6) رمزي زكي، الصراع الفكري و الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص 106.
- (7) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 207.
- (8) حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 200.
- (9) سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي و المالي، دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 41
- (10) سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 203.
- (11) محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شهاب الجامعية، 1999، ص 339.
- (12) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 48.
- (13) رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى و المنهج التنموي، دار الهدى للثقافة و النشر، سوريا، 2000، ص 95.
- (14) محمد عبد المنعم عمر، مرجع سابق، ص 339.
- (15) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 206.
- (16) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 207.
- (17) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 98.
- (18) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 207.
- (19) رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 122.
- (20) طارق الحاج، مرجع سابق، ص 203.
- (21) رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 160.
- (22) رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 185.
- (23) رمزي زكي، الصراع لفكري و الاجتماعي حول عجز الموازنة للدولة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 107.
- (24) رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 186.
- (25) نفس المرجع السابق، ص 189.
- (26) عبد الرازق الفارس، مرجع سابق، ص 133.
- (27) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت 1996، ص 92.
- (28) محمود سنحون، الاقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2003، ص 90.
- (29) زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 146.
- (30) محمد حميدات، مرجع سابق، ص 136.
- (31) عبد الرازق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

- (32) محمد حميدات، مرجع سابق، ص137.
- (33) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص79.
- (34) صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2005، ص85.
- (35) رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص166.
- (36) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص79.
- (38) عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص133.
- (38) – MICHEL CHATELUS, JACQUES FONTANEL, dix grands problèmes économiques contemporaines, OPU, ALGER, 1993, p109.
- (39) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص107.